محضـــر جلسة المجلـــس العلمـــي

المنعقـــد بالكليّـــة بتـــاريخ 02 فيفري 2021

انعقد المجلس العلمي بالكليّة يوم الثّلاثاء 02 فيفري 2021 بحضور الأعضاء المدوّنة أسماؤهم في قائمة الحضور المصاحبة للنّظر في بعض المسائل المستعجلة المتعلّقة خاصّة بتقييم امتحانات دورة جانفي 2021.

انطلقت أعمال المجلس في البداية بدون حضور ممثّلي الطلبة باعتبار أنّ المسألتين المدرجتين للنّقاش تهمّ الأساتذة و إدارة الكليّة فقط و تتعلّقان بما يلي:

* المسألـــة الأولى: تقييم امتحانات دورة جانفي 2021:

أشار رئيس المجلس عند تطرّقه إلى هذه المسألة إلى الصّعوبات العديدة التي واجهتها الكليّة قبل انطلاق الدورة و أثناءها، فقبل انطلاق الدورة و بعد الانتهاء من ضبط الروزنامة التفصيليّة و إعلام الطلبة و الأساتذة بها تمّ إصدار قرار من قبل سلطة الإشراف يقضي بتأجيل انطلاق الامتحانات لأسباب متعدّد لتنطلق الامتحانات بالكليّة يوم 8 جانفي عوضا عن 5 جانفي 2021 و هو ما أدخل اضطرابات كثيرة تتعلّق بالإعداد المادّي و اللوجستي و خاصّة تنظيم مسألة المراقبة.

هذا و بعد انطلاق الامتحانات بأربعة أيّام تمّ إقرار الحجر الصحّي العام و ما تبعه من توقّف الدّروس و الامتحانات لتضطرّ الإدارة من جديد إلى إعداد روزنامة جديدة و تعلن استئناف الامتحانات يوم 25 جانفي 2021. غير أنّ هذا التّاريخ لم يحضى بموافقة بعض الطلبة الذين قرّروا مقاطعة الامتحانات بتعلّة عدم توفّر الظّروف الملائمة في ظل وضع صحّي صعب، هذا و قد تجنّدت كلّ الأطراف لإنقاذ هذه الدورة التي شهدت اجتياز أغلب الاختبارات عدى اختبارين واحد يهمّ السنة الأولى إجازة الذي شهد مقاطعة جزئيّة، و الثّاني يهمّ السنوات الأولى ماجستير شعبتي العلوم الجنائيّة و القانون الخاص الذين قاطعوا الامتحان مقاطعة كليّة.

و إثر ذلك ذكّر السيّد رئيس المجلس بأنّه وردت عليه مطالب تتعلّق بإعادة اجتياز هذه الاختبارات و هو ما ستقع مناقشته خلال هذا الاجتماع.

و في الجانب المتعلّق بسير الامتحانات تمّت الإشارة إلى وجود إخلالات تتعلّق أساسا بالمراقبة، إذ شهدت هذه الدورة غيابات عديدة للأساتذة إضافة إلى وجود تصرّفات وصفت من قبل الطلبة بأنّها مستفزّة كانت سببا مباشرا لمقاطعة طلبة السنوات الأولى ماجستير علوم جنائيّة و قانون خاص امتحان يوم الاثنين غرّة فيفري 2021. و طالبوا في هذا الإطار باعتذار بعض الأساتذة و بإعادة الامتحان.

إثر ذلك تدخّل بعض الأعضاء الذين انتقدوا مثل هذه التصرّفات الغير مقبولة و طالب البعض منهم بإعداد مدونة سلوك تتضمّن الإجراءات الضروريّة الواجب معرفتها لتأمين حصص المراقبة، و تمّت المطالبة أيضا بضرورة تقديم الأساتذة المخلين اعتذارا كتابيّا في الغرض.

* المسألـــة الثّانيـة: مشروع دعم الجودة بالكليّة:

قدّمت الأستاذة سناء العشّ صاحب مشروع دعم الجودة الخاص بالكليّة حوصلة لمحتوى هذا البرنامج الذي نجح في الحصول على تمويل مهم في إطار طلب عروض أقيم للغرض و أكدت على أهميّة هذا المشروع و المتعلّقة خاصّة بعدم توفّر مكتب لخليّة الجودة و طالبت أعضاء المجلس بضرورة التفكير في تخصيص مكتب من بين المكاتب الموضوعة على ذمّة الأساتذة و اقترحت في هذا الإطار إعادة توزيع هذه المكاتب باعتماد معايير موضوعة تتعلّق بالانتماء إلى الأقسام و وحدات و هياكل البحث.

و بعد نقاش مطوّل تمّ التأكيد على ضرورة تخصيص مكتب لخليّة دعم الجودة في أسرع الأوقات و تمّ للغرض تكوين لجنة يرأسها العميد و أستاذين أعضاء بالمجلس العلمي واحد صنف "أ" و الآخر صنف "ب" لدراسة هـذا الموضـوع و إيجاد الحلّ المناسب.

بعد انضمام ممثّلي الطلبة لأشغال المجلس أحيلت لهم الكلمة مباشرة فتولّوا تقديم بعض المطالب المتأكّدة و المتمثّلة في ما يلي:

- ✓ التمديد في دورة الإيداع الخاصّة بالسنوات الثّانية ماجستير لتصبح من 01 أفـريل إلى 10 أفـريل 2021 و ذلك تبعا لإيقاف الدّروس لمدّة عشرة أيّام.
- ✓ إعداد بطاقات الطّالب.
- ✓ التنديد بسلوك بعض الأساتذة المراقبين الذين قاموا باستفزاز الطلبة و تسبّبوا في مقاطعة الامتحان و طالبوهم بتقديم اعتذار.
- ✓ إعادة الامتحان الخاص بالسنة الأولى ماجستير علوم جنائيّة و قانون خاص خاصّة و أنّ الظّروف لم يتم فتحها حسب رأيهم.
- ✓ معرفة ما تقرّر بخصوص موقف سلطة الإشراف من إعادة امتحان الذي لم يقم باجتيازه بعض طلبة السنة الأولى إجازة.

بعد الانتهاء من تلاوة هذه المطالب بين السيّد رئيس المجلس بأنّ مسألة إعادة الامتحان غير مطروحة بالمرّة باعتبار و أنّ المقاطعة كانت جزئيّة و غير مبرّرة. و على الطلبة المقاطعين تحمّل تبعات أفعالهم.

أمّا بالنسبة لمسألة الاعتذار فإنّ الإدارة ستقوم بالتحريّات اللاّزمة و إذا ثبت وجود إخلال من قبل بعض الأساتذة فإنّه سيقع مطالبتهم بالاعتذار.

و بخصوص التمديد في آجال إيداع مذكّرات البحث و تقارير التربّصات الخاصّة بالسّنوات الثّانية ماجستير فقد تمّت الموافقة على التمديد فيها لمدّة عشرة أيّام لتصبح الدورة من 1 أفريل إلى 10 أفريل 2021.

المقـرّر		رئـيس المجلـس
الكـاتب العـام		العميـد
مخلـوف بـن حفصيّـة		مصطفـى بـن لطيّـف

جامعة تونس المنار
Université de Tunis El Manar
Faculté de Droit et des Sciences Politiques

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة تونس المنار
كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
ع/م

اجتمـــاع المجلـس العلمـــي

جلســـة يـــوم الثّـلاثـاء 02 فيفري 2021

أسـماء الحـاضـرين	الصّفـة	الإمضـاء
أ. مصطفى بن لطيّف	عميد الكلية ورئيس المجلس	
أ. كمال بن مسعود	ممثل إطار التدريس صنف –أ–	
أ. نور الدّين قارة	ممثل إطار التدريس صنف –أ–	
أ. نذير بن عمّو	ممثل إطار التدريس صنف –أ	
أ. نجاة البراهمي	ممثل إطار التدريس صنف –أ–	
أ. سلمى المنيف	ممثل إطار التدريس صنف –أ–	
أ.إيمان عبد الحق	ممثل إطار التدريس صنف –ب–	
أ. ألفة الفرشيشي	ممثل إطار التدريس صنف –ب–	
أ. كمال شفتر	ممثل إطار التدريس صنف –ب–	
أ.عبد الواحد الأندلسي	ممثل إطار التدريس صنف –ب–	
أ.سناء السويسي	ممثل إطار التدريس صنف –ب–	
أ.منير العيّاري	مدير قسم القانون الخاص	
أ. الصغيّر الزكراوي	مدير قسم القانون العام	
أ. رشيدة الجلاصي	مديرة قسم العلوم الجنائيّة	
أ. شاكر الحوكي	مديرة قسم العلوم السياسيّة	
أ. محمّد شفيق صرصار	مدير مدرسة الدكتوراه	
السيّد مخلوف بن حفصية	الكاتب العام و مقرّر المجلس	
أ.أحلام عـــاشور	ممثّلة أساتذة السلك المشترك	
مصطفى الكريمي	ممثّل عن طلبة الماجستير	
سموأل الهيف	ممثّل عن طلبة الإجازة	
حسّان المنّاعي	ممثّل عن طلبة الإجازة	

سناء السعيد لجنة الصورة :